

Distr.: General
24 May 2016
Arabic
Original: English/French



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة التاسعة والأربعون
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦

مقترح مشترك بشأن التعاون في مجال قانون العقود التجارية والدولية
(مع التركيز على عقود البيع)
مذكرة من الأمانة

- ١ - شجعت اللجنة، في دورتها الثالثة والأربعين في عام ٢٠١٠، الأمانة على استكشاف سبل مواصلة التعاون مع المنظمات الأخرى، مثل مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص ("مؤتمر لاهاي") والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ("اليونيدروا")، من أجل الاشتراك معاً في الترويج للنصوص ذات الصلة.^(١)
- ٢ - وفي عام ٢٠١٢، اشتركت الأونسيترال ومؤتمر لاهاي واليونيدروا معاً في نشر نص إيضاحي في مجال المصالح الضمانية.^(٢)
- ٣ - وأعربت اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين، المعقودة في عام ٢٠١٥، عن تأييدها لزيادة عدد أنشطة الترويج وبناء القدرات الرامية إلى المساعدة على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠) وتنفيذها فعلياً.^(٣)

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/65/17)، الفقرة ٢٨٧.

(٢) نصوص الأونسيترال ومؤتمر لاهاي واليونيدروا المتعلقة بالمصالح الضمانية: مقارنة وتحليل للسلمات المشتركة للصكوك الدولية المتعلقة بالمصالح الضمانية، متاحة في الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/security.html.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٧ (A/70/17)، الفقرة ٣٣٣.



- ٤ - وسعيًا إلى تنفيذ تلك الولاية، ناقشت الأمانة مع المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي وأمانة اليونيدروا إمكانية التعاون على إعداد نص إيضاحي في مجال قانون العقود التجارية الدولي (مع التركيز على عقود البيع).
- ٥ - ويحتوي مرفق هذه المذكرة على مقترح مشترك بشأن إعداد نص إيضاحي في مجال قانون العقود التجارية الدولية (مع التركيز على عقود البيع). وقد رحَّب مجلس الشؤون العامة والسياسات، التابع لمؤتمر لاهاي، بهذا المقترح في اجتماعه المعقود من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦.^(٤) وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦، أوصى مجلس إدارة اليونيدروا الجمعية العامة لليونيدروا بأن تدرج العمل المنبثق من هذا المقترح في برنامج العمل لفترة السنوات الثلاث ٢٠١٧-٢٠١٩.

(٤) الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في آذار/مارس ٢٠١٦، الفقرة ٣٣٣، متاحة في الموقع الشبكي www.hcch.net/en/governance/council-on-general-affairs.

مقترح مشترك بشأن التعاون في مجال قانون العقود التجارية الدولية (مع التركيز على عقود البيع)

يواظب مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص ("مؤتمر لاهاي") والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ("اليونيدروا") ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ("الأونسيترال") على تنسيق ما تظطلع به من أنشطة ضمناً لاتباع نهج منسق بشأن المسائل المشتركة.

وقد أفضى هذا التنسيق في الآونة الأخيرة إلى نشر مشترك لنص إيضاحي في مجال المصالح الضمانية، يتضمن سرداً لأعمال المنظمات الثلاث في هذا المجال وملخصاً لها. ويبيّن ذلك النص الإيضاحي، بصفة خاصة، كيفية تفاعل مختلف الصكوك التي أعدتها المنظمات الثلاث ويقدم فهمًا مقارناً لما يشمل كل صك وما يتناوله من مواضيع أساسية.^(١)

ويُقترح تعاون مماثل في مجال قانون العقود التجارية الدولية، مع التركيز على عقود البيع، في ضوء المصلحة المتجددة في مواصلة الترويج لاعتماد النصوص الموجودة في هذا المجال وتطبيقها وتفسيرها تفسيراً موحدًا.

وقد أعدّ مؤتمر لاهاي واليونيدروا والأونسيترال على مرّ العقود صكوكاً تشريعية وغير تشريعية تتعلق بقانون العقود التجارية الدولية. وكثيراً ما كانت تلك الجهود تُبذل في إطار من التعاون الوثيق. ويمكن العثور على مثال لهذا التعاون في السجل التاريخي لاشتراك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠)^(٢) (اتفاقية البيع). ومن المعروف، على وجه الخصوص، مدى تأثر اتفاقية البيع بالنصوص القانونية الموحدة الموجودة من قبل، التي أعدتها منظمات أخرى.^(٣)

(١) نصوص الأونسيترال ومؤتمر لاهاي واليونيدروا المتعلقة بالمصالح الضمانية: مقارنة وتحليل للسمات الرئيسية للصكوك الدولية المتعلقة بالمعاملات المضمونة، متاحة على الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/security.html

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٤٨٩، الرقم ٢٥٥٦٧.

(٣) انظر، مثلاً، فيما يخص صكوك اليونيدروا: الاتفاقية المتعلقة بالقانون الموحد للبيع الدولي للبضائع (لاهاي، ١٩٦٤)، المتاحة على الموقع الشبكي www.unidroit.org/instruments/international-sales/international-sales-ulis-1964؛ والاتفاقية المتعلقة بالقانون الموحد لإنشاء عقود البيع الدولي للبضائع (لاهاي، ١٩٦٤)، المتاحة على الموقع الشبكي www.unidroit.org/instruments/international-sales/international-sales-ulfc-1964-en؛ أو فيما يخص صكوك مؤتمر لاهاي: الاتفاقية المتعلقة بالقانون المنطبق على البيع الدولي للبضائع، المبرمة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٥٥، والمتاحة على الموقع الشبكي www.hcch.net/en/instruments/conventions/full-text/?cid=31

واتفاقية البيع هي من أنجح النصوص القانونية الموحدة في هذا المجال، من حيث عدد الدول الأطراف فيها ومدى تطبيقها من قبل المحاكم وهيئات التحكيم وتأثيرها في إصلاح قوانين البيع. وهذا النجاح يبرز مدى استصواب المضي في دعم تنفيذها بما يتوافق مع أهدافها ومبادئها التوجيهية.^(٤)

وقد استحدثت الأونسيترال بالفعل أدوات لدعم تنفيذ اتفاقية البيع. وتشمل هذه الأدوات القضايا المفاد عنها في نظام المعلومات الخاص بالسوابق القضائية المستندة إلى صكوك الأونسيترال (كلاوت)، وكذلك التُّبذ المتعلقة باتفاقية البيع. بيد أن التجربة تبين أن هناك عدة تحديات أمام استخدام اتفاقية البيع وتطبيقها وتفسيرها، ناشئة عن نقص الوعي بالعلاقة بين اتفاقية البيع والنصوص القانونية الموحدة الأخرى، بما فيها النصوص التي أعدها مؤتمر لاهاي واليونيدروا. ومن المسلم به أن من شأن بذل جهد مشترك يهدف إلى توفير إرشادات بشأن ماهية العلاقة بين تلك النصوص أن يعود بالنفع على جميع النصوص المعنية.

ومن أمثلة النصوص الوثيقة الصلة باتفاقية البيع المبادئ المتعلقة باختيار القانون المنطبق على العقود التجارية الدولية ("مبادئ لاهاي")^(٥) ومبادئ اليونيدروا بشأن العقود التجارية الدولية ("مبادئ اليونيدروا")^(٦) اللتين أقرتهما الأونسيترال. وإضافة إلى ذلك، أعدت الأونسيترال معاهدات وثيقة الصلة باتفاقية البيع، مثل اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، ٢٠٠٥) ("اتفاقية الخطابات الإلكترونية")^(٧) واتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع^(٨) ("اتفاقية التقادم")، كما أعدت صكوكاً أخرى ذات طابع تشريعي وغير تشريعي.

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٧ (A/70/17)، الفقرة ٣٣٤.

(٥) متاحة على الموقع الشبكي www.hcch.net/en/instruments/conventions/full-text/?cid=135.

(٦) في صيغتها الأحدث عهداً: مبادئ اليونيدروا للعقود التجارية الدولية لعام ٢٠١٠، متاحة على الموقع الشبكي www.unidroit.org/instruments/commercial-contracts/unidroit-principles-2010.

(٧) مرفق قرار الجمعية العامة ٢٠١٠/٦٠.

(٨) اتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك، ١٩٧٤)، الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥١١، الرقم ٢٦١١٩؛ بصيغتها المعدلة بروتوكول ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٠ (فيينا)، الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥١١، الرقم ٢٦١٢١.

وقد بيّن التداخل الموضوعي والإثراء المتبادل بين هذه النصوص وسائر النصوص التي أعدها مؤتمر لاهاي واليونيدروا والأونسيترال^(٩) استصواب توفير مزيد من التوضيح للعلاقة بين تلك الصكوك، بغية الترويج المشترك لاعتمادها واستخدامها. ومن المهم استذكار الطابع الاختياري للنصوص الرئيسية في هذا المجال. وبوضع هذا في الاعتبار، يتضح أنّ من شأن تقديم عروض وإرشادات منسّقة بشأن محتوى وتبعات الخيارات المتاحة أن تفيد في زيادة تطوير فهم تلك النصوص واستخدامها على النحو المناسب.

ومن ثم، فإنّ الغرض من الوثيقة المقترحة بشأن قانون العقود الدولية، مع التركيز على عقود البيع، هو توفير الإرشاد بشأن طائفة متنوعة من المسائل ذات الصلة، ابتداءً من اختيار القانون إلى استبانة ماهية النص الأنسب لكل نوع من المعاملات، من بين النصوص الموجودة. وستتضمّن تلك الوثيقة إشارات إلى النصوص الموحدة ذات الصلة، سواء أكانت ذات طابع تشريعي أم تعاقدية أم غير ذلك. ويمكن لها أيضاً أن تدرس مدى صلة النصوص والمعايير الموجودة بالمسائل المستجدة، مثل المعاملة القانونية لسلاسل التوريد العالمية.

ويمكن لتلك الوثيقة، إذا كان هذا مستحسنًا ومجدياً، أن تتناول، على وجه التحديد، المسائل التي لها أهمية لدى مختلف الجهات الفاعلة في المجال القانوني، بما في ذلك المشرّع والقضاة والمحكمون والمستشارون القانونيون والمتعهدون التجاريون. كما يمكن لها أن توفر مرجعاً تعليمياً متيناً.

وينبغي التأكيد على أنّ الوثيقة المقترحة لن تتطلب عملاً تشريعياً إضافياً. إذ إنّها ستحلل النصوص الموجودة وتنسّقها عبر تسليط الضوء على العلاقات المتبادلة بينها وتعزيزها بوسائل منها إيضاح ما إذا كانت هذه النصوص قد حققت نجاحاً محدوداً أو بُدلت بنصوص أحدث عهداً.

وثمة جانب مهم آخر للعمل المقترح، هو أن يشار، عند الاقتضاء، إلى النصوص ذات الصلة التي أعدها المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها المنظمات الإقليمية، وكيانات

(٩) انظر على سبيل المثال: القواعد الموحدة بشأن شروط العقد المتعلقة بالبلغ المتفق عليه الذي يستحق الدفع في حالة الإخفاق في الأداء (١٩٨٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ١٧ (A/38/17)، المرفق الأول، أو نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، المتاحة على الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/electronic_commerce.html؛ أو اتفاقية لاهاي للقانون الواجب التطبيق على عقود البيع الدولي للبضائع (غير نافذة)، متاحة على الموقع الشبكي www.hcch.net/en/instruments/conventions/full-text/?cid=61.

القطاع الخاص. وستُعدُّ تلك الإشارات بالتشاور مع المؤسسات ذات الصلة، تماشياً مع النهج الشامل للجميع الذي درّج مؤتمر لاهاي واليونيدروا والأونسيترال على اتباعه.

ويمكن لنواتج المشروع المقترح أن تسهم إسهاماً مهماً في ترسيخ الوضوح في هذا المجال، من خلال تقييم الإنجازات الكثيرة المحقّقة في الماضي. ويمكن لها أيضاً أن تقدّم صورة أوضح عن الدروس المستخلصة والممارسات الفضلى، سعياً إلى زيادة الاتساق القانوني وتوسيع حرية التعاقد.

ونظراً لتزايد القيود المفروضة على الموارد الموجودة وتمائل الأولويات في برنامج العمل المكثف لكل منظمة، يُقترح القيام بجزء كبير من العمل التحضيري المتعلق بصياغة وثيقة الإرشادات على نحو سريع ولكن شامل للجميع. ولتحقيق هذه الغاية، يمكن إنشاء فريق مشترك صغير من الخبراء ليقدّم مزيداً من التفاصيل بشأن النطاق والمنهجية المقترحين. وقد تتمثل الخطوة الأولى في تحديد أهم النصوص وترتيبها تبعاً لنطاقها. وفي مرحلة ثانية، يمكن لفريق الخبراء أن يقدم عرضاً وجيزاً لمحتويات تلك النصوص وأوجه أهميتها، وأن يقيّم مدى تفاعلها.

وينبغي لتركيبية فريق الخبراء أن تضم ممثلين لمختلف الأعراف القانونية ومستويات النمو الاقتصادي، وكذلك ممثلين للمنظمات الأخرى الناشطة في هذا المجال، عند الاقتضاء. وسوف يشرف مؤتمر لاهاي واليونيدروا والأونسيترال، كلٌّ من خلال أمانته، على عمل ذلك الفريق ويوفّر إرشادات ويشترك في التنسيق، حسب الاقتضاء.

وسوف يقرّر مؤتمر لاهاي واليونيدروا والأونسيترال ماهية المنتج النهائي لعمل فريق الخبراء على ضوء استنتاجات الفريق وتوصياته. كما يمكن النظر لاحقاً في السبل المناسبة لوضع المشروع في صيغته النهائية واعتماده.